جامعة الملك سعود
كلية الآداب
مجلة الآداب
ردمد (ورقي): ٣٦٢٠-١٠١٨
ردمد (النشر الإلكتروني): ٨٣٣٩-١٦٥٨

King Saud University
College of Arts
Journal of Arts
ISSN (Paper):1018-3620
ISSN (Electronic):1658-8339

مجلة الآداب، مج (٣٤)، ع (٢)، ص ص ١٧-٣٢، جامعة الملك سعود، الرياض (٢٠٢٢م/ ١٤٤٣هـ)
Journal of Arts, Vol. 34 (2), pp 17-32, © King Saud University, Riyadh (2022 /1443H.)

ما لم يَرِد في المصادر النحوية من الأفعال الناصبة لمفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر دراسة استقرائية دلالية

خالد بن زويد بن مزيد العطري السلمي

أستاذ اللغة والنحو والصرف المشارك، قسم اللغة العربية، كلية العلوم والآداب بالمخواة، جامعة الباحة

(قدم للنشر في ١٨/ ٢/ ١٤٤٣هـ، وقبل للنشر في ٢٩/ ٥/ ١٤٤٣هـ)

الكلمات المفتاحية: النحو – الفعل – نَصْبُ المفعولين.

ملخص البحث: يُعنَى هذا البحث باستقراء عواملَ من العوامل النحوية المؤثرة في إعراب الجملة، أشار النحويون إلى أصل بابها وتجاوزوا نظائرها؛ استغناءً عنها بالأكثر استعمالاً، واحتكامًا إلى دلالتها في السياق؛ وهذه العوامل مما يدخل في باب ما يُسمَّى بالأفعال التي تنصب مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر، فالنحويون لم يُغفلوا الباب، وإنما صدّروه بعنوان معبِّر عنه، أو قَصْرِه بذكر أشهر أفعاله كـ أعطى وكَسَا، وبعض المحدثين أطلق عليه باب مَنَحَ وأخواتها؛ فرأيتُ أنَّ استقراء هذه الأفعال العوامل من لغة العرب المتمثلة في بعض معاجم اللغة :كالتهذيب، والمقاييس، والمحكم، واللسان، واستدلالاً بما ورد في الكتاب العزيز ليس بمتعذِّرٍ، مع ضَمِّ كُلٍّ إلى حقله الدلالي، وكُلُّ ذلك يُثري المكتبة النحوية، ويعين الدارسين على معرفة نظائر هذا الباب التي لم تكن متداولة في كتب النحو.

What was not mentioned in grammar sources on double-object verbs that assign case to two objects that were not originally a topic and comment/predicate: An explorative and semantic study

Khalid Mazyad al-Atari al-Sulami

Associate Professor of Language, Grammar and Morphology, Department of Arabic Language, College of Science and Arts at Al-Makhwah, Al-Baha University

(Received: 18/ 2/1443 H, Accepted for publication 29/ 5/1443 H)

Keywords: Grammar, Verb, Double-Object Accusative Assignment.

Abstract. This research aims at extrapolating some grammatical factors affecting the sentence case assignment, to which grammarians referred to and mentioned appropriate chapter but moved on their analogues, dispensing them with the most used, and relying on their meaning in context. These factors are among that come under the topic of the double-object verbs that assign accusative case to two objects and whose origin is not the topic and the predicate/comment. Grammarians did not neglect the chapter, but mentioned it under an expressive title, or mentioned it with the most frequent verbs such as "gave" and "dressed" (a'taa & kasaa); some modern grammarians called it the chapter of "donated" and its sisters. I have realized that the extrapolation of these case-assigning verbs from the Arabic language represented in some language lexicons such as (Attahtheeb, Almaqaiees, Almuhkam, Allisan), with an inference to what is mentioned in the Holy Quran, isn't impossible, including each in its semantic field. All of this enriches the grammar library, helps researchers and students to know the analogues of this chapter that were not deliberated in grammar books.

المقدمة:

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله السميع العليم، والصلاة والسلام على نبيه الكريم أما بعد

فإنّ علم النحو قام على أُسس متينة وقواعد موزونة؛ اجتهد النحويون الأوائل في ضبطها، فأتقنوا أصول هذا العلم، وعملوا على حصر العوامل المؤثرة في إعراب الكلمة؛ لتستقيم الجملة العربية وفق سَنَن العرب في كلامها، فوصلَنا هذا العلم مُحكَم البناء، مستويًا على سُوقه، وكان مما قاموا به أنْ جمعوا الأدوات العوامل ذات التأثير في إعراب ألفاظ الجملة وحصروها؛ ليستقيم السياق معبِّرًا عن المضمون، بل أفردوا بعضها في أبواب مستقلة؛ فمما حصروه، وأضحى متداولًا في جُلِّ كتب النحو متقدمة أو متأخرة: النواسخ أفعالًا أو حروفًا، والنواصب، والجوازم، وفرّقوا بين الجازم لفعلٍ ولفعلين، وضبطوا اللازم من الأفعال والمتعدي، وميَّزوا المتعدي لواحد ولاثنين ولثلاثة، والمتعدي بنفسه وبغيره، والـمُعَدِّيات، كما حددوا حروف الخفض، والعطف، وأدوات الاستثناء، وألحقوا ما أشبه غيره به فَعَمِل عمله كالحروف العاملة عمل (ليس)، بل إنّهم ذكروا دلالات كُلٍّ، ولم يُغفلوا ما عَمِل ولو في لهجة من لهجات العرب، كالقول عند سُليم، وحرفي الخفض لعل ومتى عند عُقيل وهُذيل، وكان مما أشار إليه النحويون وتجاوزوا نظائره؛ استغناءً عنها بالأكثر استعمالًا، واحتكامًا إلى دلالتها في السياق الأفعالُ التي تنصب مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر، وهذه الأفعال شأنها شأن نظيراتها من العوامل في جمعها وحصرها مع بيان دلالاتها وتداولها في كتب النحو، ولعل من الأسباب التي دعتني للقيام بهذه الدراسة أنّ هذه الأفعال العوامل لم تُجمع في حين أنَّ جمعها غير متعذِّر.

الدراسات السابقة:

لم أقف على دراسة سابقة أخذت على عاتقها استقراء الأفعال الناصبة لمفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر تصريحًا أو تضمينًا، إلا ما كان من دراسات عامة لاستقراء الأفعال المتعدية، ومنها:

١. معجم الأفعال المتعدية بحرف، موسى بن محمد الملياني الأحمدي، دار العلم للملايين، ١٩٧٩م، هذا المعجم قَصَره الباحث الكريم على جمع بعضٍ من الأفعال المتعدية بحرف الجر، ولم يتطرق لِـما تعدَّى إلى مفعولين.

٢. التضمين النحوي في القرآن الكريم، محمد نديم فاضل، دار الزمان، المدينة، ٢٠٠٦م، أُطروحة دكتوراه، الخرطوم، جامعة القرآن الكريم، عَنْوَنَ الباحث لمطلبها السادس من المبحث الأول في الفصل الرابع بـ: التضمين يجعل الفعل المتعدي لمفعول متعديًا لمفعولين؛ ضَرَبَ الباحث الكريم في هذا المطلب أمثلة لأفعال ضُمِّنت معاني أفعال فتعدت إلى اثنين أصلهما المبتدأ والخبر أو ليس أصلهما المبتدأ والخبر، وحوت الأمثلة أفعالًا عُدِّيت بالتضعيف، في حين أنّ دراستي اقتصرت على الأفعال المجردة التي نصبت مفعولين تصريحًا أو تضمينًا، والمفعولان ليس أصلهما المبتدأ والخبر.

وإنّ مما حفَّزني للقيام بهذه الدراسة أنَّ بعض النحويين أشار إلى ملحقاتٍ لبعض العوامل؛ لشبهها لها في الدلالة، ومن ذلك آض وعاد وغدا وراح وجاء وقعد من الملحقات بالأفعال الناقصة، هذه ملحقات بها أثبتها بعض النحويين؛ لتضمُّنها دلالة أفعالٍ ناقصة، وهذا دليلٌ على أنَّ الاحتكام للدلالة مهم؛ ولذا فمن باب أولى أن تُجمع الأفعال الناصبة لمفعولين وأكثرها صريح في دلالته المعجمية وليس بملحق، إلا ما تعدَّى مُضَمَّنًا دلالةَ فِعْلٍ أصيل في التعدية إلى مفعولين.

ومن أبرز أهداف هذه الدراسة: توفير الجهد على الدارسين للوقوف على أبرز الأفعال التي تطلب مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر مما أشار النحويون إلى أصل بابها

وتجاوزوا نظائرها، ولا يكون ذلك إلا باستقراء عدد من معاجم اللغة؛ لجمع ما تفرّق من هذه الأفعال، وتقسيمها إلى حقول دلالية وإدراج كل منها تحت حقله الدلالي مع الإحالة لمظانّها.

هذه الأفعال عَنْوَنَ سيبويه لبابها بقوله: هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعلُه إلى مفعولين؛ فإنْ شئتَ اقتصرت على المفعول الأول، وإن شئتَ تعدَّى إلى الثاني كما تعدَّى إلى الأول. (سيبويه، ١٩٦٦، ج١/ ص٣٧)، وأطلق عليه جماعةٌ من النحويين باب كسا وآخرون باب أعطى، وقد يجمعونهما فينسبون الباب إليهما، وسماه ابن عقيل بابًا، حيث قال: "وكذلك باب أعطى جميعه". (ابن عقيل، ٢٠٠١، ج١/ ص٤٣٢)، وبعض المحدثين وَسَمَه بباب منح وأخواتها.

هذه الأفعال ضبطها النحويون بأنّ الفعل لا يكون فيها من أفعال الشك واليقين، ولا يدخل على مبتدأ وخبر، ولا يكون المفعول الثاني فيه هو الأول، ولا ينعقد من المفعولين مبتدأ وخبر إذا أسقطتَ الفعل والفاعل؛ لذا تحصل الفائدة للمخاطب عند الاكتفاء بالفعل والفاعل، وفي ذِكْر أحد المفعولين زيادة فائدة، وفي ذِكر المفعولين معًا أفدتَ المخاطب ثلاث فوائد. (الثمانيني، ٢٠١٠، ج١/ ص٣٣٤-٣٣٥)، ومن أَوْجَه ما يُضبط به هذا الباب وتُفْتَح به الآفاق أن الدلالة هي المحتكَم إليها في معرفة الأفعال التي تنصب مفعولين، وأنَّ الاعتماد على المعنى مهم؛ لذا فإنّ جمعها من المعاجم اللغوية أَوْلى؛ لِـمَا للمعاجم من دورٍ كبير في سَوْق دلالات الجذر الواحد، وبِـما أنّ جَمْعًا من هذه الأفعال ورد في الكتاب العزيز، فقد أثبتُّها في جذرها المعجمي مستدلًا بها، مع إيراد آراء العلماء في حكمها الإعرابي إن وجد، ولم أقصر الدراسة على جمع هذه الأفعال في الكتاب العزيز؛ رغبةً في استقراء أكبر عدد منها إن لم تكن جميعها، فألفيتُ التهذيب للأزهري والمقاييس لابن فارس والمحكم لابن سيده واللسان لابن منظور من أبرز المعاجم التي يُصَرَّح فيها أحيانًا بتعدية الفعل لمفعولين، وإن لم، فبمثالٍ على التعدية لمفعولين، وقد قصرتُها على ما تعدَّى إلى مفعولين تصريحًا أو تضمينًا بلا واسطة ظاهرة. والتصريح هو: الإتيان بلفظ خالص للمعنى عارٍ عن تعلقات غيره لا يحتمل المجاز ولا التأويل، والتضمين لغة: جعل الشيء في ضمن الشيء مشتملًا عليه. (المناوي، ١٩٩٠، ص٩٨-٩٩)، وهو إشراب معنى فعل لفعل؛ ليعامل معاملته، وبعبارة أخرى هو أن يحمل اللفظ معنى غير الذي يستحقه بغير آلة ظاهرة. (الكفوي، ١٩٩٨، ص٢٦٦).

والأفعال التي وقفتُ عليها عددها: واحد وثمانون فعلًا، قسمتها على ثلاثة حقول دلالية: عطاءٌ أو منعٌ أو ما سواهما؛ جَمَعَ المبحث الأول منها ثمانية وعشرين فعلاً تحمل دلالة الإعطاء والزيادة والنماء صراحة أو ضِمْنًا، وهي: (جَزَى) (حَلَبَ) (حَلَا) (دَرَأَ) (رَزَقَ) (رَغَسَ) (رَهَن) (زَيَدَ) (سَعَطَ) (سَقَى) (شَبَرَ) (صَبَحَ) (صَحَنَ) (عَلَلَ) (فَحَلَ) (قَبَسَ) (قَضِمَ) (كَسَبَ) (مَدَشَ) (نَشَغَ) (نَفَعَ) (نَقَدَ) (نَكَأَ) (نَوَشَ) (نَوَلَ) (وَجَرَ) (وَرِثَ) (وَهَبَ).

وفي المبحث الثاني واحدٌ وثلاثون فعلًا تحمل دلالة المنع والنقص والسلْب صراحة أو ضِمْنًا، وهي: (أَلَا) (أَلَتَ، وَلَتَ) (بَخَسَ) (حَرَمَ) (حَسَمَ) (حَصَوَ) (حَفَا) (حَمَى) (خَلَبَ) (خَلَسَ) (سَلَبَ) (سَوَمَ) (ضَأَزَ، ضَيَزَ) (ضَرَرَ) (ضَهَلَ) (ضَيَمَ) (طَلَلَ) (ظَلَمَ) (عَتْرَسَ) (غَضَضَ) (كَبَلَ) (كَتَمَ) (كَفَرَ) (لَفَأَ) (لَيَتَ) (مَطَلَ) (مَعَكَ) (نَقَصَ) (نَكَدَ) (هَضَمَ) (وَتَرَ).

والمبحث الثالث حوى اثنين وعشرين فعلًا تحمل دلالات سوى الإعطاء أو المنع صراحة أو ضِمْنًا، وهي: (بَغَى) (بَيَعَ) (حَشَا) (دَعَا) (رَفَعَ) (رَوَدَ) (زَكَتَ) (سَلَكَ) (صَدَقَ) (صَلَا) (طَلَى) (عَكَكَ) (عَمَرَ) (غَتَتَ) (فَرَشَ) (قَيَلَ) (كَفَى) (نَشَدَ) (هَدَى) (وَعَدَ) (وَفَرَ) (وَقَى).

ومما يجدر ذِكره أنَّ جمعًا من هذه الأفعال المثبتة جاءت ناصبة لمفعولين، وقد خرجت في دلالاتها عن الأكثر استعمالًا

إلى الأقل استعمالًا، أو أنها جذور أُستُغني عنها بغيرها مِـمَّا يُؤدِّي الغرض.

واقتضت طبيعة البحث أن يكون في مقدمة وثلاثة مباحث، رُتِّبت فيها الأفعال هجائيًّا، ثم خاتمة للنتائج والتوصيات فثبت المصادر، والله المستعان.

التمهيد:

تتنوع دلالات الألفاظ تبعًا للسياق الذي وردت فيه، ولا ريب أنَّ العرب اعتنت بالألفاظ؛ لأنها عنوان دلالاتها، وتساعد في إظهار أغراضها، وأهدافها، هذّبوها ورتَّبوها، وبالغوا في تزيينها؛ ليكون ذلك أوقع لها في السمع، وأذهب بها في الدلالة على القصد، وإنما اعتناء العرب بالألفاظ، إنما هو خدمة للدلالات، وانتقاء اللفظة بوضعها في سياقها المناسب، يُعطي تصوّرًا واضحًا للدلالة المرادة؛ وعليه فقد استنبط الأوائل عددًا من الظواهر اللغوية التي تحكمها الدلالة؛ هذه الظواهر أَثْرَت اللغة العربية، وأسهمت في توسيع دائرة الدراسات اللغوية، ومن أبرز الظواهر اللغوية التي أشار المتقدمون إليها ظاهرة التضمين؛ هذه الظاهرة التي يرى كثيرٌ من الدارسين أنَّ أول من أشار إليها بتوسّع ابنُ جني في كتابه الخصائص موردًا بعض الأمثلة عليها، قائلاً: "فإن العرب قد تتسع فتوقع أحد الفعلين موقع الآخر؛ إيذانًا بأنّ هذا الفعل في معنى ذلك الآخر"، وحاثًّا على استقراء هذه الظاهرة بقوله: "ووجدتُ في اللغة من هذا الفن شيئًا كثيرًا لا يكاد يُحاط به؛ ولعله لو جُمع أكثره (لا جميعه) لجاء كتابًا ضخمًا، وقد عرفتَ طريقه، فإذا مرَّ بك شيء منه فتقبله وأُنس به، فإنَّه فصل من العربية لطيف، حسنٌ يدعو إلى الأُنْس بها، والفقاهة فيها"، (ابن جني، ج٢/ ص٣٠٨، ٣١٠)، وعَنْوَنَ لها ابن هشام في مغني اللبيب بقوله: "قد يُشربون لفظًا معنى لفظ فيعطونه حكمه، ويُسمَّى ذلك تضمينًا. "(ابن هشام، ج٦/ ص٦٧١، ٦٧٦)، وقال في موضع آخر: "والتضمين يختص عن غيره من المعديات بأنه ينقل الفعل أكثر من درجة". (ابن هشام، ج٥/ ص٦٩٢)، وأورد السيوطي في الأشباه والنظائر أقوالًا للعلماء عن هذه الظاهرة، وختم بقوله: والحق أنَّ التضمين لا ينقاس! (السيوطي، ج١/ ص٢٤١، ٢٤٩)، والصبان في حاشيته فرّق بين التضمين النحوي والبياني موردًا بعض الآراء، ومؤكِّدًا على الخلاف في قياسية التضمين النحوي برأي لأبي حيان في الارتشاف. (الصبان، ج٢/ ص١٤٥)، وأثبتَ عباس حسن اطِّراده؛ لإفادته اللغة تيسيرًا واتّساعًا، ثم أورد آراء من أبحاث لأعضاء المجمع اللغوي بالقاهرة، تقول باطّراد التضمين. (حسن، ج٢/ ص٥٦٤)، وفي أطروحة دكتوراه، قال الباحث فيها: "والتضمين في الفعل موضع شريف، أكثر الناس يضعف عن احتماله؛ لغموضه ولطفه، والمنفعة به كبيرة، والاستناد إليه مُـجْدٍ، وهو مَعلَمٌ من معالم سَداد عقول أصحابه، دلَّ على فضيلة لغتهم، وأنَّ في طباعهم قبولًا لها، فالتضمين النحوي إذن سبب من أسباب تعدي الفعل ولزومه وذلك، بأنْ نُشرِبَ فعلًا لازمًا أو أحد مشتقاته معنى فعلٍ متعدٍّ؛ ليتعدَّى تعديته". (فاضل، ج١/ ص١٧٧).

وعليه؛ فإنَّ ظاهرة التضمين فتحت آفاقًا واسعة للبحث، ولذلك ظهرت دراسات عدة ذات علاقة بالكتاب العزيز، وفيما دونه من النصوص الفصيحة؛ للتوسع بالنظر في أنواع الكلم الثلاثة من خلال السياق؛ مما يُنتج استدراكات تُضاف لِـمَا أشار إليه الأوائل وتجاوزوا نظائره.

المبحث الأول: ما جاء ناصبًا لمفعولين دالًا على الزيادة أو الإعطاء.

جاءت الأفعال في هذا المبحث لتُعبِّر عن دلالة الإعطاء والزيادة والنماء؛ فتعدية الفعل للمفعولين تحمل صراحةً أو ضِمْنًا دلالة الإعطاء أو الزيادة، وهذه الأفعال:

١. (جَزَى): الجَزاءُ: الـمُكافأَة على الشيء، ويأتي بمعنى القضاء، يُقَال :جَزَيتُ فلَانًا حَقَّه، أَي: قَضَيْتُه، (الأزهري، ٢٠٠١، ج١١/ ص٩٩، ابن فارس، ١٩٧٩، ج١/

ص٤٥٥)، قال الله تعالى في كتابه العزيز: ﴿سَيَجْزِيهِمْ وَصْفَهُمْ﴾[الأنعام:١٣٩]، و﴿سَنَجْزِي الَّذِينَ يَصْدِفُونَ عَنْ آيَاتِنَا سُوءَ الْعَذَابِ﴾[الأنعام:١٥٧]، وهذا الفعل ورد في آيات كثيرة من الكتاب العزيز متعديًّا لمفعول واحد ولاثنين.

٢. (حَلَبَ): الحَلَبُ: استمداد الشيء، واستِخراجُ ما في الضَّرْعِ من اللبَنِ يكونُ في الشاءِ والإِبِل والبَقَر، حَلَبَه الشاةَ والناقَةَ؛ جَعَلَهُما لَه يَحْلُبُهُما، (ابن فارس، ١٩٧٩، ج٢/ ص٩٥، ابن سيده، ٢٠٠٠، ج٣/ ص٣٥٤، ابن منظور، ١٩٨٦، ج٢/ ص٩٥٦، ٩٥٧)، فالفعل حلب ضُمِّن معنى العطاء.

٣. (حَلَا): الحُلْو: طِيب الشيء في مَيْل من النّفس إليه، ويأتي بمعنى تحسين الشيء، ومن الباب حَلَوْتُ الرجلَ حُلْوَانًا؛ إذا أعطيتَه، حَلا الرجلَ الشيءَ يَحْلُوه؛ أَعطاه إياه، قال أَوْسُ بن حُجْرٍ، بحر الطويل:

كأَنّي حَلَوْتُ الشِّعْرَ يومَ مَدَحْتُه صفَا صَخْرَةٍ صَمّاءَ يَسْرٍ بِلالُها

(أوس بن حجر، ١٩٨٠، ص١٠٠). جعل الشِّعْرَ حُلْوانًا مِثلَ العطاء، حَلَوْتُ فلانًا على كذا مالاً فأَنا أَحْلُوه حَلْوًا وحُلْوانًا؛ إذا وهبتَ له شيئًا على شيء يفعله لك غيرَ الأُجرة، قال عَلْقمةُ، بحر الطويل:

أَلا رَجُلٌ أَحْلُوهُ رَحْلي وناقتي يُبَلِّغُ عَنِّي الشِّعْرَ إذ ماتَ قائلُهْ

برواية (أَحْلُوهُ) منسوب إليه في إصلاح المنطق، (ابن السِّكِّيت، ٢٠٠٦، ٢٤٣)، أما (أحبوه) فرواية الديوان، (الفحل، ١٩٣٥، ص٥٦)، وقال أبو عبيدة: الحُلوانُ الرِّشوة، يقال: حَلوتُ؛ أي: رشوت. (الأزهري، ٢٠٠١، ج٥/ ص١٥١، ابن فارس، ١٩٧٩، ج٢/ ص٩٤، ابن منظور، ١٩٨٦، ج ٢/ ص ٩٨٢، ٩٨٤)، فالفعل ضُمِّن معنى أعطى ووهب ورشا.

٤. (دَرَأَ): الدَّرْءُ: الدَّفْع دَرَأَهُ يَدْرَؤُهُ دَرْءًا ودَرْأَةً دَفَعَهُ، يقال: دَرَأْتُ له وِسادَةً؛ إذا بَسَطْتَها ودَرَأْتُ وضِينَ البعيرِ؛ إذا بَسَطْتَه على الأَرضِ ثم أَبْرَكْته عليه؛ لِتَشُدَّه به، وما جاء متعديًا لاثنين: دَرَأْتُ فلانًا الوَضينَ، (ابن منظور، ١٩٨٦، ج٢/ ص ص١٢٤٧، ١٢٤٩)؛ أي: دفعته له، والوَضِينُ: بِطانٌ منسوج بعضه على بعض يُشَدُّ به الرَّحْلُ على البعير. (ابن فارس، ١٩٧٩، ج١/ ص٢٧١، ابن منظور، ١٩٨٦، ج٦/ ص٤٨٦٢).

٥. (رَزَقَ): الرِّزْقُ عَطاءُ الله جَلَّ ثناؤُه، والأَرزاقُ؛ نوعانِ: ظاهرة للأَبدان كالأَقْوات، وباطنة للقلوب والنُّفوس كالـمَعارِف والعلوم، (ابن فارس، ١٩٧٩، ج٢/ ص٣٨٨، ابن منظور، ١٩٨٦، ج٣/ ص١٦٣٦)، ومما ورد في الكتاب العزيز متعدّيًا لمفعولين، قوله: ﴿فَكُلُواْ مِمَّا رَزَقَكُمُ اللّهُ حَلاَلاً طَيِّبًا﴾ [النحل: ١١٤]، الفعل (رزق) نَصَبَ مفعولين؛ هما: الضمير (كم)، و(حلالًا).

٦. (رَغَسَ): الرَّغْسُ: النَّماء والكثرة والخير والبركة، رَغَسَه اللهُّ مالًا وولدًا؛ أَعطاه مالًا وولدًا كثيرًا، (الأزهري، ٢٠٠١، ج ٨/ ص ٦٧، ابن فارس، ١٩٧٩، ج٢/ ص٤١٧، ابن سيده، ٢٠٠٠، ج٥/ ص٤٣٠، ابن منظور، ١٩٨٦، ج٣/ ص١٦٨١)، وفي الصحيحين: "أَن رجلًا من الناسِ رَغَسَه اللهَّ مالًا وولدًا"، (البخاري، ١٩٨٠، برقم ٣٢٩١، مسلم، ١٩٥٤، برقم ٧١٦١).

٧. (رَهَنَ): الرَّهْنُ: ما وُضِع عند الإنسان مما ينوب مناب ما أُخذ منه، يقال: رَهَنْتُ فلانًا دارًا رَهْنًا وارْتَهنه؛ إذا أَخذه رَهْنًا، ورَهَنَه الشيء يَرْهَنُه رَهْنًا، قَالَ ابْن الْأَعرَابِي :رَهَنْتُه لساني، لَا غير. (ابن سيده، ٢٠٠٠، ج٤/ ص٣٠٠، ابن منظور، ١٩٨٦، ج٣/ ص١٧٥٧).

٨. (زَيَدَ): الزِّيادة: النُّموُّ، زاده اللهَّ خيرًا، (ابن منظور، ١٩٨٦، ج٣/ ص١٨٩٧)، وفي الكتاب العزيز: ﴿فَزَادَهُمُ اللّهُ مَرَضاً﴾ [البقرة:١٠]، قال النحاس: "هم ومرضًا: مفعولان"، (النحاس، ٢٠١١، ص٢١)، وفي الدر المصون: "(زاد) يستعمل لازمًا ومتعديًا لاثنين، ثانيهما غير الأول"، (السمين، ٢٠١١، ج١/ ص٢٩)، ومما جاء متعديًا لمفعولين، قوله ﴿فَزَادَهُمْ إِيمَاناً﴾ [آل عمران:١٧٣]، وغيرها من آي الذكر الحكيم كثير.

٩. (سَعَطَ): السُّعُوطُ والنُّشُوقُ والنُّشُوغُ في الأَنف، وهو أن يُوجَر الإنسانُ الدواء، ثم يحمل عليه، ومنه: سعَطَه الدّواءَ يَسْعَطُه ويَسْعُطُه سَعْطًا؛ (ابن فارس، ١٩٧٩، ج٣/ ص٧٧، ابن سيده، ٢٠٠٠، ج١/ ص٤٦٣، ابن منظور، ١٩٨٦، ج٣/ ص٢٠١٦)؛ أي: جعله في أنفه.

١٠. (سَقَى) السَّقْيُ معروف، إشراب الشيء الماء وما أشبَهَه، سَقاهُ اللهُ الغيثَ، (ابن فارس، ١٩٧٩، ج٣/ ص٨٤، ابن منظور، ١٩٨٦، ج٣/ ص٢٠٤٢)، وفي الكتاب العزيز: ﴿ وَسَقَاهُمْ رَبُّهُمْ شَرَابًا طَهُورًا ﴾ [الإنسان: ٢١].

١١. (شَبَرَ): الشَّبْرُ بسكون الباء: الفَضْل والعطاء، مصدر شَبَرْتُه شَبْرًا؛ إذا أَعطيتَه، والشَّبَرُ بفتح الباء اسمُ العطية، وعن ابن السكيت: شَبَرْتُ فلانًا مالًا، أشبرته، إذا أعطيته، شَبَرَه سيفًا ومالًا يَشْبُرُه شَبْرًا وأَشْبَرَه؛ أَعطاه إياه. (ابن فارس، ١٩٧٩، ج٣/ ص٢٤٠، ابن منظور، ١٩٨٦، ج٤/ ص ص٢١٨٣، ٢١٨٤).

١٢. (صَبَحَ): لونٌ من الألوان أصله الحُمْرة، والصَّباح: نُورُ النَّهارِ، صَبَحْنا أَهلَها خيرًا أَو شرًّا، صَبَحَ القومَ شَرًّا يَصْبَحُهم صَبْحًا، يقال: صَبَحْتُ فُلانًا؛ أي: ناولته صَبُوحًا من لبن أو خمر أَصْبَحهُ صَبْحًا، ومنه قول طرفة، بحر الطويل:

متى تأتني أَصْبَحْك كأسًا رَوِيَّةً وَإِنْ كُنْتَ عنها ذا غِنًى فَاغنَ وَازْدَدِ

(طرفة، ٢٠٠٢، ص٢٤، الأزهري، ٢٠٠١، ج٤/ ص١٥٥، ابن فارس، ١٩٧٩، ج٣/ ص٣٢٨، ابن منظور، ١٩٨٦، ج٤/ ص ص٢٣٨٨، ٢٣٩٠)، وكذلك الفعل صبح في هذه الأمثلة الـمُعدَّى فيها إلى مفعولين ضُمِّن معنى المناولة.

١٣. (صَحَنَ): الصَّحْنُ: ساحةُ وَسْطِ الدار، وساحةُ وَسْطِ الفَلاةِ ونحوهما، والصَّحْنُ: العطية، يقال: صَحَنْتُه؛ إذا أَعطيته شيئًا فيه، يقال: صَحَنَه دينارًا؛ أي: أَعطاه، وقال أَبو عمرو: الصَّحْنُ الضرب، يقال: صَحَنَه عشرين سَوْطًا؛ أي: ضربه. (الأزهري، ٢٠٠١، ج٤/ ص١٤٥، ابن منظور، ١٩٨٦، ج٤/ ص ص٢٤٠٥، ٢٤٠٦).

١٤. (عَلَلَ): العَلُّ والعَلَلُ: الشَّرْبةُ الثانية، وقيل: الشُّرْب بعد الشرب تِباعًا، واسْتَعْمَل بعضُ الشعراء العَلَّ في الإطعام، وعدّاه إلى مفعولين، أَنشد ابن الأَعرابي، بحر الوافر :

فباتُوا ناعِمِين بعَيْشِ صِدْقٍ يَعُلُّهُمُ السَّدِيفَ مع الـمَحالِ

ويرى ابن سيدة أنّ الذي سَوَّغَ تَعْدِيَتَه إلى مفعولين أَن عَلَلْت ههنا ضُمِّن معنى: أَطْعَمْت فكما أَنَّ أَطعمت متعدِّية إلى مفعولين كذلك عَلَلْت هنا متعدِّية إلى مفعولين. (ابن سيده، ٢٠٠٠، ج١/ ص٩٢، ابن منظور، ١٩٨٦، ج٤/ ص ص٣٠٧٨، ٣٠٧٩).

١٥. (فَحَلَ): الفَحْل معروفٌ؛ الذكَر من كل حيوان، قال اللحياني: فَحَل فلانًا بعيرًا، وأَفْحَله إِيّاه، وافْتَحَلَه؛ أَي: أَعطاه، فحلتُ إبلي فحلًا؛ إذا أرسلت فيها فحلًا، وقال أبو محمد الفقعسي، وقيل: لـ معاوية بن معيّة الربعي، الرجز:

نفحلها البيضَ القليلات الطبعْ

وهذا مَثَلٌ؛ أي: نُعَرْقِبُهَا بالبِيض، يصف إبلًا عُرْقِبَتْ بالسُّيوف، (الأزهري، ٢٠٠١، ج٥/ ص٤٨، ابن فارس، ١٩٧٩، ج٤/ ص٤٧٨، ابن منظور، ١٩٨٦، ج٥/ ص٣٣٥٧)، فالفعل ضُمِّن معانٍ منها: أعطى.

١٦. (قَبَسَ): القَبَس النار والقَبَس الشُّعْلة من النار، قال بعضهم: قَبَسْتُك نارًا وعِلْمًا بغير أَلف، وقيل: أَقْبَسْتُه علمًا، وقَبَسْتُه نارًا أَو خيرًا؛ إذا جِئْتَه به، فإن كان طَلَبَها له، قال: أَقْبَسْتُه بالأَلف، (ابن سيده، ٢٠٠٠، ج٦/ ص٢٤٣، ابن منظور، ١٩٨٦، ج٥/ ص٣٥١٠)، قبس ضُمِّن معنى جاءه به؛ أي: وقدَّمه له، إعطاءً.

١٧. (قَضِمَ): القَضْمُ: أَكل بأَطراف الأَسنان والأَضراس، وقيل: هو أَكل الشيء اليابس، كما تَقْضَمُ الدابةُ الشعير، يقال: قَضِم الرجلُ الدابةَ شعيرَها، فيعدِّيه إلى مفعولين، كما تقول: كسا زيد ثوبًا وكسوته ثوبًا، (ابن منظور،

١٩٨٦، ج٥/ ص٣٦٦٤)، ضُمِّن الفعل قضم معنى أعطى.

١٨. (كَسَبَ): الكسْب: ابتغاء وطلب وإصابة، (ابن فارس، ١٩٧٩، ج٥/ ص١٧٩)، قال أحمد بن يحيى: كلُّ الناس يقول: كَسَبَكَ فلانٌ خَيْرًا إلا ابنَ الأعرابي، فإنه قال: أَكْسَبَكَ فلانٌ خَيْرًا، يقال: كَسَبْتُ زيدًا مالًا، وأَكْسَبْتُ زيدًا مالًا؛ أي: أَعَنْتُه على كَسْبه أو جَعَلْتُه يَكْسِبُه، فإن كان من الأَوّل فتُريدُ أنك تَصِلُ إلى كلِّ مَعْدوم، وتَنالُه فلا يَتَعَذَّرُ؛ لبُعْدِه عليك، وإن جعلته متعدِّيًا إلى اثنين فتُريدُ أنك تُعْطِي الناس الشيءَ المعدومَ عندهم وتُوَصِّلُه إليهم، كسبت الرجل خيرًا، وأكسبه إياه، والأولى أعلى. (الأزهري، ٢٠٠١، ج١٠/ ص٤٨، ابن سيده، ٢٠٠٠، ج٦/ ص٧٢٧، ابن منظور، ١٩٨٦، ج٥/ ص ص٣٨٧٠، ٣٨٧١).

١٩. (مَدَشَ): المَدْشُ: دِقةٌ في اليد واسترخاءٌ وانتشارٌ مع قلّة لحم، ومَدَشَ له من العطاء يَمْدُشُ؛ قلَّلَ، ما مَدَشَني شيئًا، ولا أَمْدَشَني، وما مَدَشْتُه شيئًا، ولا مَدَّشْتُه شيئًا؛ أي: ما أعطاني ولا أَعْطَيْتُه، وعدّه الأزهري من نوادر الأعراب. (الأزهري، ٢٠٠١، ج١١/ ص٢٢٣، ابن منظور، ١٩٨٦، ج٦/ ص٤١٦٠).

٢٠. (نَشَغَ): النَّشْغ: كالشَّهيق عند الشَّوق، والناشغ: الذي يَحيا بعد جَهْد، والنَّواشِغ: أعالي الوادي، الواحدة ناشغة، والنَّشَغُ التَّلْقِينُ، وربما قالوا: نَشَغْتُه الكلام نَشْغًا؛ أي: لَقَّنْتُه وعَلَّمته وهو على التشبيه. (ابن فارس، ١٩٧٩، ج٥/ ص٤٢٧، ابن منظور، ١٩٨٦، ج٦/ ص٤٤٣٠).

٢١. (نَفَعَ): النفْعُ: ضِدُّ الضرِّ، ﴿قَالَ أَفَتَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَنفَعُكُمْ شَيْئًا وَلَا يَضُرُّكُمْ﴾ [الأنبياء: ٦٦]، نَصَبَ الفعل (نفع) مفعولين، وهما: الضمير(كم)، و(شيئًا)، وهنا ينطبق عليه ما قاله في الدر المصون عن الآية (٤) من سورة التوبة. (السمين، ٢٠١١، ج٦/ ص١٠).

٢٢. (نَقَدَ): النقْدُ: إبراز شيءٍ وبُروزه، وهو خلافُ النَّسيئة، والنقْدُ والتَّنْقادُ: تمييزُ الدراهِم وإخراجُ الزَّيْفِ، وتأتي بمعنى الإعطاء، نَقَدَه إياها نَقْدًا؛ أعطاه فانتَقَدَها؛ أي: قَبَضَها، ونَقَدْتُه الدراهِمَ، ونقَدْتُ له الدراهم؛ أي: أعطيته فانتَقَدَها؛ أي: قَبَضَها. (الأزهري، ٢٠٠١، ج٩/ ص٥٠، ابن سيده، ٢٠٠٠، ج ٦/ ص٣١٦، ابن منظور، ١٩٨٦، ج٦/ ص٤٥١٧).

٢٣. (نَكَأَ): النكأ: القَشْر، ونَكَأْتُه حَقَّه نَكْأً؛ أي: قَضَيْتُه، (ابن منظور، ١٩٨٦، ج٦/ ص٤٥٣٤)، ضُمِّن الفعل نكأ معنى قضى، ومن دلالات القضاء الإعطاء.

٢٤. (نَوَشَ): النوش: تناوُل الشيء، نُشْتُ الرجلَ نَوْشًا؛ أَنَلْته خيرًا أَو شرًّا، ونُشْتُه خيرًا؛ أي: أَنَلْته. (الجوهري، ١٩٨٤، ج٣/ ص١٠٢٤، ابن فارس، ١٩٧٩، ج٥/ ص٣٦٩، ابن منظور، ١٩٨٦، ج٦/ ص٤٥٧٦).

٢٥. (نَوَلَ): النَّوال: العَطاء، ما نُلْتُه شيئًا؛ أي: ما أعطيته، ونلته معروفًا. (الأزهري، ٢٠٠١، ج١٥/ ص٢٦٧، ابن فارس، ١٩٧٩، ج٥/ ص٣٧٢، ابن منظور، ١٩٨٦، ج٦/ ص٤٥٨٢).

٢٦. (وَجَرَ): الوَجْرُ: جنس من السَّقْي، وَجَرْت الصَّبيَّ الدَّواء وأوجرتُه، أَن توجِرَ ماء أَو دواء في وسط حلق صبي، وَجَرْتُه الدواءَ وَجْرًا؛ جعلْتُه في فيه. (ابن فارس، ١٩٧٩، ج٦/ ص٨٧، ابن منظور، ١٩٨٦، ج٦/ ص٤٧٧١).

٢٧. (وَهَبَ): وَهَبَ لك الشيءَ يَهَبُه وَهْباً ووَهَباً بالتحريك وهِبَةً، والاسم المَوهِبُ والمَوهِبةُ بكسر الهاءِ فيهما، ولا يقال: وَهَبَكَه هذا قول سيبويه، وحكى السيرافي عن أَبي عمرو أَنه سمع أَعرابيًا يقول لآخر: انْطَلِقْ معي أَهَبْكَ نَبْلاً، ووَهَبْتُ له هِبةً ومَوهِبَةً ووَهْبًا ووَهَبًا؛ إذا أَعْطَيْتَهُ. (الأزهري، ٢٠٠١، ج٦/ ص٢٤٤، ابن سيده، ٢٠٠٠، ج٤/ ص٤٣٩، ابن منظور، ١٩٨٦، ج٦/ ص ص٤٩٢٩، ٤٩٣٠).

٢٨.(وَرِثَ): الميراث: أن يكون الشّيءُ لقومٍ ثم يصيرَ إلى آخرين بنسبٍ أو سبب، وَرِثَهُ مالَهُ ومجْدَهُ، ويقال: وَرِثْتُ فلانًا مالاً أَرِثُه وِرْثًا وَوَرْثًا؛ إذا ماتَ مُوَرِّثُكَ فصار ميراثه لك. (الأزهري، ٢٠٠١، ج١٥/ ص٨٥، ابن منظور، ١٩٨٦، ج٦/ ص٤٨٠٨).

المبحث الثاني: ما جاء ناصبًا لمفعولين دالًا على النقص أو المنع.

وهذا المبحث جاءت أفعاله لتُعبِّر عن دلالة النقص أو المنع أو السَّلْب؛ فتعدية الفعل للمفعول الثاني تحمل صراحةً أو ضِمْنًا دلالة النقص أو المنع أو السَّلْب، وهذه الأفعال:

١. (أَلَا): الألو: التقصير، والمنع، (الأزهري، ٢٠٠١، ج١٥/ ص٣١٠، ابن منظور، ١٩٨٦، ج ١/ ص ١١٧)، ﴿لَا يَأْلُونَكُمْ خَبَالًا﴾ [آل عمران: ١١٨]، اختُلِف في نصب (خَبالا) على أوجهٍ. أحدُها: أنه مفعولٌ ثانٍ، والضميرُ هو الأول، وإنما تَعَدَّى لاثنين؛ للتضمين. (السمين، ٢٠١١، ج٣/ ص٣٦٣)؛ أي: لتضمينه معنى النقص.

٢. (أَلَتَ، وَلَتَ): الألت: النُّقصان، يقال: أَلَتَهُ يَأْلِتُهُ؛ أي: نقصه، ﴿لَا يَلِتْكُم مِّنْ أَعْمَالِكُمْ شَيْئًا﴾ [الحجرات:١٤]؛ أي: لا ينقصكم، وأَلَتَه مالَه وحَقَّه يَأْلِتُه أَلْتًا وأَلاتَهُ وآلَتَه إياه؛ نَقَصَه، والألت: القَسَم، روي عن الأَصمعي أَنه قال: أَلَتَه يمينًا يَأْلِته أَلْتًا إِذا أَحْلَفه، (الأزهري، ٢٠٠١، ج١٤/ ص ص٢٢٨، ٢٢٩، ابن فارس، ١٩٧٩، ج١/ ص١٣٠، ابن منظور، ١٩٨٦، ج١/ ص١٠٧)، وولَتَه حَقَّه وَلْتًا؛ نَقَصَه. (ابن منظور، ١٩٨٦، ج٦/ ص٤٩١٢).

٣. (بَخَسَ): البَخْسُ: النَّقْصُ، بَخَسه حقَّه، يَبخسه بَخْسًا؛ نَقصه. (ابن فارس، ١٩٧٩، ج١/ ص٢٥٠، ابن سيده، ٢٠٠٠، ج٥/ ص٨٨ ، ابن منظور، ١٩٨٦، ج١/ ص٢٢١)، ﴿وَلَا تَبْخَسُوا النَّاسَ أَشْيَاءَهُمْ﴾ [الأعراف: ٨٥، هود ٨٥، الشعراء ١٨٣]، قال في الدر المصون عند آية الأعراف: "وهو يتعدّى لاثنين، وهما الناس وأشياءهم؛ أي: لا تنقصوهم أشياءهم". (السمين، ٢٠١١، ج٥/ ص٣٧٦).

٤. (حَرَمَ): الـمَنْع والتشديد، روى أبو عبيد عن الأصمعي: حَرَمتُ الرجلَ العطيةَ أَحْرِمُه حِرمانًا. (ابن فارس، ١٩٧٩، ج٢/ ص٤٥، ابن منظور، ١٩٨٦، ج٢/ ص٨٤٤).

٥. (حَسَمَ): الحَسْمُ القطع، قَطْع الشّيء عن آخره، (ابن فارس، ١٩٧٩، ج٢/ ص٥٧)، والحَسْمُ المنع، وحَسَمَه الشيءَ يَحْسِمُهُ حَسْمًا؛ منعه إياه، والـمَحْسُومُ الذي حُسِمَ رَضاعُه وغِذاؤُه؛ أَي: قُطِعَ، ويقال للصبي السَّيِّء الغذاء: مَحْسُومٌ، وتقول: حَسَمَتْه الرَّضاعَ أُمُّه تَحْسِمُهُ حَسْمًا. (الأزهري، ٢٠٠١، ج٤/ ص١٩٩، ابن سيده، ٢٠٠٠، ج٣/ ص٢١٣، ابن منظور، ١٩٨٦، ج٢/ ص٨٧٦).

٦. (حَصَوَ): الحَصْوُ: الـمَنْع، قال بَشِيرٌ الفَرِيرِيُّ، بحر السريع :

أَلا تَخافُ اللهَ إذ حَصَوْتَني حَقِّي بلا ذَنْبٍ وإذْ عَنَّيْتَني

(ابن فارس، ١٩٧٩، ج٢/ ص٧٠، ابن منظور، ١٩٨٦، ج٢/ ص٩٠٤).

فالفعل حصا نصب في البيت مفعولين؛ هما: الضمير (ياء المتكلم)، و(حقي).

٧. (حَفَا): الحفو: المنع، وحَفاهُ من كل خير يَحْفوه حَفْوًا: منعه، وروي أَن رجلاً سلَّم على بعض السلف فقال: وعليكم السلامُ ورحمةُ الله وبَرَكاتُه الزَّاكِيات، فقال: أَراك قد حَفَوْتَنا ثَوابَها؛ أَي: مَنَعتَنا ثوابَ السلام حيث استَوْفَيت علينا في الرَّدِّ، وقيل: أَراد تَقَصَّيْتَ ثوابَها واستوفيته علينا. (ابن فارس، ١٩٧٩، ج٢/ ص٨٣، ابن منظور، ١٩٨٦، ج٢/ ص٩٣٥).

٨. (حَمَى): حَمَى الشيءَ حَمْيًا وحِمىً وحِماية؛ منعه ودفع عنه، وحماه من الشيء وحَماه إيّاه، قال الأخطل، بحر الطويل :

حَمَيْنَ العَراقِيبَ العَصا فَتَرَكْنَهُ به نَفَسٌ عالٍ مُخالِطُهُ بُهْرُ

وحَمَى الـمَريضَ ما يضرُّه حِمْيَةً؛ مَنَعَه إيَّاه. (الأخطل، ١٩٩٤، ص ١٢٧، ابن منظور، ١٩٨٦، ج٢/ ص١٠١٣، ١٠١٤).

٩. (خَلَبَ): الخِلْبُ: الظُّفُر عامَّةً، خَلَبَه بظُفُرِه يَخْلِبُه خَلْبًا؛ جَرَحَه، وقيل: خَدَشَه وخَلَبه يَخْلِبُه ويَخْلُبه خَلْبًا؛ قَطَعَه وشَقَّه، وخَلَب المرأة عَقْلَها يَخْلِبُها خَلْبًا؛ سَلَبَها إياهُ، (ابن سيده، ٢٠٠٠، ج٥/ ص٢٠٨، ابن منظور، ١٩٨٦، ج٢/ ص١٢٢٠)، ضُمِّن الفعل خلب معنى سلب.

١٠.(خَلَسَ): الخَلْسُ: الاختطاف والالتماع، والأَخذ في نُهْزَةٍ ومُحاتلة، خَلَسَه يَخلِسُه خَلْسًا وخَلَسَه إياه. (ابن فارس، ١٩٧٩، ج٢/ ص٢٠٨، ابن سيده، ٢٠٠٠، ج٥/ ص٧٦، ابن منظور، ١٩٨٦، ج٢/ ص١٢٢٧).

١١. (سَلَبَ): السلب: أَخْذُ الشَّيء بخفّة واختطاف، سَلَبَه الشيءَ يَسْلُبُه سَلْبًا وسَلَبًا. (ابن فارس، ١٩٧٩، ج٣/ ص٩٢، ابن منظور، ١٩٨٦، ج٣/ ص٢٠٥٧).

١٢.(سَوَمَ): السَّوْمُ: عَرْضُ السِّلْعَةِ على البيع، سُمْتُه خَسْفًا؛ أَي: أَوليته إياه وأَردته عليه، ويقال: سُمْتُه حاجةً؛ أَي: كلفته إيّاها وجَشَّمْتُه إياها، وفي قوله تعالى: ﴿يَسُومُونَكُمْ سُوءَ الْعَذَابِ﴾ [البقرة: ٤٩ ، الأعراف ١٤١، إبراهيم٦]، (ابن منظور، ١٩٨٦، ج٣/ ص ص٢١٥٧، ٢١٥٨)، ومثله قول الله ﴿يَسُومُهُمْ سُوءَ الْعَذَابِ﴾ [الأعراف: ١٦٧]، قال في الدر المصون عند آية البقرة: "و(كم) مفعول أول، و(سوء) مفعول ثانٍ؛ لأن (سام) يتعدى لاثنين، كـ (أعطى)، ومعناه: أولاه كذا وألزمه إياه، أو كلَّفه إياه، ومنه قول عمرو بن كلثوم، بحر الوافر:

إذا ما الملْك سام الناس أبينا أن نقرَّ الخسف فينا".

(التغلبي، ١٩٩٠، ص٩٠، السمين، ٢٠١١، ج١/ ص٣٤٥)، فالفعل هنا ضُمِّن معنى أولى وألزم وكلَّف.

١٣. (ضَأَزَ، ضَيَزَ): الضأز والضيز: المنع والجور؛ ضَأَزَه حقه يَضْأَزُه ضَأْزًا وضَأَزًا؛ منعه، وعن ابن السكيت: يقال ضِزْتَه حقَّه؛ أي نقصته، (الأزهري، ٢٠٠١، ج١٢/ ص٣٩، ابن منظور، ١٩٨٦، ج٤/ ص٢٥٤٠)، وضازَه حقَّه يَضِيزُه ضَيْزًا؛ نقصه وبَخَسَه ومنعه. (ابن فارس، ١٩٧٩، ج٣/ ص٣٧٩، ابن سيده، ٢٠٠٠، ج٨/ ص٢٢٧، ابن منظور، ١٩٨٦، ج٤/ ص ص٢٦٢٣، ٢٦٢٤).

١٤.(ضَرَرَ): الضَّرُّ والضُّرُّ لغتان ضد النفع، (ابن منظور، ١٩٨٦، ج٤/ ص٢٥٧٢)، فمما ورد فيه هذا الفعل متعدِّيًا لمفعولين، قوله ﴿وَلاَ تَضُرُّوهُ شَيْئًا﴾ [التوبة: ٣٩]، وفي قوله تعالى: ﴿لاَ يَضُرُّكُمْ كَيْدُهُمْ شَيْئًا﴾ [آل عمران:١٢٠]، كلمة (شيئًا) في آية آل عمران أُعربت مصدرًا، وجاز في (شيئًا) من الآية (٤) من سورة التوبة﴿ثُمَّ لَمْ يَنقُصُوكُمْ شَيْئًا﴾: إعرابها مفعولًا ثانيًا ومصدرًا .(السمين، ٢٠١١، ج٣/ ص٣٧٨، ج٦/ ص١٠).

١٥.(ضَهَلَ): الضَّهْل: القلة والأوبة، واجتماع الشيء بعد الشيء، وضَهَل الشَّرابُ قَلَّ وَرَقَّ ونَزُرَ، وَضَهَلَه حقَّه؛ نَقَصَه إياه، أَو أَبْطَلَه عليه من الضَّهْل، وهو الماء القليل . (ابن فارس، ١٩٧٩، ج٣/ ص٢٧٥، ابن سيده، ٢٠٠٠، ج٤/ ص١٩٩، ابن منظور، ١٩٨٦، ج٤/ ص ص٢٦١٦، ٢٦١٧).

١٦. (ضَيَمَ): الضَّيْمُ: الظُّلْمُ، والقهر والاضطهاد، وضامه حَقَّه ضَيْمًا؛ نَقَصه إياه. (الأزهري، ٢٠٠١، ج١٢/ ص٦٥، ابن فارس، ١٩٧٩، ج٣/ ص٣٨٣، ابن منظور، ١٩٨٦، ج٤/ ص٢٦٢٩).

١٧.(طَلَلَ): الطَّلُّ: غضاضة الشَّيء، والإشراف، وإبطال الشَّيء، وطَلَّه حقَّه يَطُلُّه؛ نقَصَه إيَّاه، طَلَّ بنو فلان فلانًا حقَّه يَطلُّونه؛ إذا منعوه إياه وحبسوه .(الأزهري، ٢٠٠١، ج١٣/ ص٢٠٣، ابن فارس، ١٩٧٩، ج٣/ ص٤٠٥، ابن منظور، ١٩٨٦، ج٤/ ص٢٦٩٦).

١٨.(ظَلَمَ): الظُّلْمُ: وَضْع الشيء في غير موضِعه، ظَلَمه حقَّه وتَظَلَّمه إياه، وفي قوله عز وجل: ﴿إِنَّ اللّهَ لاَ يَظْلِمُ مِثْقَالَ

ذَرَّةٍ﴾ [النساء: ٤٠]؛ أرادَ: لا يَظْلِمُهُم مِثْقالَ ذَرَّةٍ، وعَدَّاه إلى مفعولين؛ لأنه في معنى يَسْلُبُهم، (ابن منظور، ١٩٨٦، ج٤/ ص ص٢٧٥٦، ٢٧٥٧) ، وفي قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لاَ يَظْلِمُ النَّاسَ شَيْئًا﴾ [يونس: ٤٤]، قال في الدر المصون: "يجوز أن ينتصب (شيئًا) على المصدر؛ أي: شيئًا من الظلم، وأن ينتصبَ مفعولًا ثانيًا لـ(يَظْلم) بمعنى: لا يُنْقِص الناسَ شيئًا من أعمالهم". (السمين، ٢٠١١، ج٦/ ص٢٠٧).

١٩. (عَتْرَسَ): العَتْرَسَةُ: الغَصْب والغَلَبَة والأَخذ بشدَّة وعُنْفٍ وجَفاء وغِلْظَةٍ، يقال: أَخَذَ مالَه عَتْرَسَةً، وعَتْرَسَه مالَه متعدٍّ إلى مفعولين؛ غَصَبَهُ إياه وقهره. (ابن سيده، ٢٠٠٠، ج٢/ ص٤٤٧، ابن منظور، ١٩٨٦، ج٤/ ص٢٧٩٧).

٢٠. (غَضَضَ): الغَضُّ: الكفُّ والنقص، يقال: ما غَضَضْتك شيئًا؛ أَي: ما نَقَصْتُك شيئًا. (ابن منظور، ١٩٨٦، ج٥/ ص٣٢٦٥).

٢١. (كَبَلَ): الكبل: الحبس والمنع، الـمُكابلَة: تأخير الدَّيْن، وكَبَله الدينَ كَبْلاً؛ أَخَّره عنه، والـمُكابلَة: التأْخير والحبس، يقال: كَبَلْتُك دَيْنَك؛ أي: أخّرته عنك. (الأزهري، ٢٠٠١، ج١٠/ ص١٤٦، ابن فارس، ١٩٧٩، ج٥/ ص١٥٥، ابن منظور، ١٩٨٦، ج٥/ ص٣٨١٣).

٢٢. (كَتَمَ): الكتم: الإخفاء والستر، والكِتْمانُ: نَقِيض الإعْلانِ، ﴿وَلاَ يَكْتُمُونَ اللَّهَ حَدِيثًا﴾ [النساء: ٤٢]، في الدر المصون: الفعل (يكتمون) متعدٍّ لاثنين، ولم يجزم بتعديته بنزع الخافض، (السمين، ٢٠١١، ج٣/ ص٦٨٧)، وكَتَمَ الشيءَ يَكْتُمُه كَتْمًا وكِتْمانًا؛ كتَمه إياه، أَنشد ثعلب، وهو لعمرو بن معدي كرب، بحر الخفيف:

مُرَّةٌ كالذُّعافِ أَكْتُمها النَّا سَ على حَرِّ مَلَّةٍ كالشِّهابِ

(ابن فارس، ١٩٧٩، ج٥/ ص١٥٧، ابن سيده، ٢٠٠٠، ج٦/ ص٧٧٩، ابن منظور، ١٩٨٦، ج٥/ ص٣٨٢٣).

٢٣. (كَفَرَ): الكفر الجحد والستر، (ابن فارس، ١٩٧٩، ج٥/ ص١٩١، ابن سيده، ٢٠٠٠، ج٧/ ص٣، ابن منظور، ١٩٨٦، ج٥/ ص٣٨٩٩). ومما جاء ناصبًا لمفعولين تضمينه معنى: حَرَمَ، كما في قوله تعالى: ﴿وَمَا يَفْعَلُواْ مِنْ خَيْرٍ فَلَن يُكْفَرُوهُ﴾ [آل عمران: ١١٥]، قال في الدر المصون: "(كَفَر) يتعدَّى لواحد، فكيف تعدَّى هنا لاثنين، أولُهما قام مقامَ الفاعل، والثاني: الهاءُ في (يُكْفروه)؟ فقيل: إنه ضُمِّنَ معنى فعلٍ يتعدَّى لاثنين وهو (حَرَم)، فكأنه قِيل: فَلَنْ تُحْرَمُوه، و(حَرَم) يتعدَّى لاثنين". (السمين، ٢٠١١، ج٣/ ص٣٥٨).

٢٤. (لَفَأَ): لَفَأَت الريحُ السَّحابَ عن الماءِ، والترابَ عن وجه الأَرض تَلْفَؤُه لَفْأً؛ فَرَّقَتْه وسَفَرَتْه، واللَّفاء: النُّقصان، لَفَأَه حَقَّه؛ إِذا أَعْطاه أَقَلَّ مِن حقِّه. (ابن منظور، ١٩٨٦، ج٥/ ص٤٠٥١).

٢٥. (لَيَتَ): اللَّيْت: النقص، لاتَه حَقَّه يَليتُه لَيْتًا وأَلاتَه؛ نَقَصه، والأُولى أَعلى، (ابن فارس، ١٩٧٩، ج٥/ ص٢٢٣، ابن منظور، ١٩٨٦، ج٥/ ص ص٤١١٠، ٤١١١). وفي التنزيل العزيز ﴿لاَ يَلِتْكُم مِّنْ أَعْمَالِكُمْ شَيْئًا﴾ [الحجرات: ١٤]، معناه: لا يَنْقُصْكم ولا يَظْلِمْكم من أَعمالكم شيئًا، وهو من لاتَ يَلِيتُ، (الفراء، ٢٠٠١، ج٣/ ص٧٤). ومثله ما ذُكر في جذري ألت وولت، على أنَّها هنا من (ليت)، وَثَمَّ مِن (ألت) أو (ولت).

٢٦. (مَطَلَ): الـمَطْلُ: التسويف والـمُدافَعة بالعِدَة والدَّيْن، مَطَلَه حَقَّه. (ابن منظور، ١٩٨٦، ج٦/ ص٤٢٢٥).

٢٧. (مَعَكَ): الـمَعْكُ: الـمِطالُ واللَّيُّ بالدين، مَعَكَه دَيْنَه مَعْكًا وماعَكه؛ لواه. (ابن فارس، ١٩٧٩، ج٥/ ص٣٣٤، ابن سيده، ٢٠٠٠، ج١/ ص٢٨٩، ابن منظور، ١٩٨٦، ج٦/ ص٤٢٣٥).

٢٨. (نَقَصَ): النَّقْصُ الخُسْران في الحظِّ، يأتي الفعل (نقص) متعديًّا لمفعولين كما في قوله ﴿لَمْ يَنقُصُوكُمْ شَيْئًا﴾ [التوبة:

٤]، قال في الدر المصون: "يتعدَّى لواحدٍ ولاثنين، ويجوز ذلك فيه هنا، فـ(كُمْ) مفعولٌ، و(شيئًا): إمَّا مفعول ثان وإمَّا مصدرٌ". (السمين، ٢٠١١، ج٦/ ص١٠).

٢٩. (نَكَدَ): النَّكَدُ: الشؤم واللؤم، وكل شيء جرَّ على صاحبه شرًّا؛ فهو نَكَدٌ، نكَدَه حاجتَه؛ منَعَه إياها، أنشد ابن الْأَعرَابِي، بحر الطويل :

من الْبيضِ ترغينا سقاطَ حَدِيثِهَا وتنكدنا لَهو الحَدِيث الممنَّعِ

(ابن سيده، ٢٠٠٠، ج٦/ ص٧٥٨، ابن منظور، ١٩٨٦، ج٦/ ص٤٥٣٨).

٣٠. (هَضَمَ): الهضم: الكسر والضغط والتداخل، والهضم: الظلم والغصب والقهر، هضَمَه حقَّه هَضْمًا؛ نقصَه، قال تعالى: ﴿فَلَا يَخَافُ ظُلْمًا وَلَا هَضْمًا﴾ [طه: ١١٢]. (ابن فارس، ١٩٧٩، ج٦/ ص٥٥، ابن منظور، ١٩٨٦، ج٦/ ص٤٦٧٢).

٣١. (وَتَرَ): وَترَهُ حَقَّه وماله؛ نَقَصَه إياه، وفي حديث النبي صلى الله عليه وسلم: "من فاتته صلاة العصر فكأنما وتر أَهله وماله"؛ قال أبو عبيدة، قال الكسائي: هو من الوتر، وهو أن يجني الرجل جناية، يقتل له قتيلًا أو يذهب بماله وأهله فيقال: وتر فلانٌ فلانًا أهلَه وماله؛ أي: نقص أَهله وماله، وبقي فردًا. (الأزهري، ٢٠٠١، ج١٤/ ص٢٢٤، ابن منظور، ج٦/ ص٤٧٥٨، البخاري، ١٩٨٠، برقم ٣٦٠٢، مسلم، ١٩٥٤، برقم ٦٢٦)، أما قوله تعالى: ﴿وَلَن يَتِرَكُمْ أَعْمَالَكُم﴾ [محمد:٣٥]، فمُعدَّى بحرف الجر؛ أي: في أعمالكم، كما تقول: دخلت البيت، وأنت تريد في البيت. (الأخفش، ٢٠١٠، ج٢/ ص٥٢٠).

المبحث الثالث: ما جاء ناصبًا لمفعولين سوى دلالتي الزيادة أو النقص.

أما هذا المبحث فجاءت أفعاله بدلالات سوى دلالتي الزيادة أو النقص، تنوعت هذه الدلالات وأكثرها فيها نوع من الزيادة على أصل الجذر صراحةً أو ضِمْنًا، وهذه الأفعال:

١. (بَغَى): البَغِيَّةُ: الطَّلِبَةُ، وقيل: بَغاه الشيءَ؛ طلبه له، بَغَيْتُك الشيءَ؛ طلبته لك، ومنه قول الشاعر، بحر الطويل:

وكم آمِلٍ من ذي غِنىً وقَرابةٍ لِتَبْغِيَهُ خيرًا وليس بفاعِلِ

(ابن فارس، ١٩٧٩، ج١/ ص٢٧١، ابن سيده، ٢٠٠٠، ج٦/ ص٢٧، ابن منظور، ١٩٨٦، ج١/ ص٣٢٢).

وفي قوله تعالى: ﴿تَبْغُونَهَا عِوَجًا﴾ [آل عمران: ٩٩]، عُدِّي باللام؛ أي: تبغون لها. (النحاس، ٢٠١١، ص١٤٧، السمين، ٢٠١١، ج٣/ ص٣٢٦).

٢. (بَيَعَ): البيعُ: ضدّ الشراء، والبَيْع: الشراء أَيضًا، باعَه الشيءَ، وبِعْتُك هذا الثوب. (ابن منظور، ١٩٨٦، ج١/ ص ص٤٠١، ٤٠٢).

٣. (حَشَا): الحَشَا: ما دُون الحِجابِ مما في البَطْن والحَشَا ظاهر البطن، وهو الحِضْنُ، وتقول: حَشَوْتُه سهمًا؛ إذا أَصبتَ حَشَاه، وحُشِيَ الرجلُ غيظًا وكِبْرًا كلاهما على الـمَثَل، وأَنشد ثعلب لعبيدالله بن عبدالله بن عتبة بن مسعود، بحر الطويل:

ولا تَأْنَفا أَنْ تَسْأَلا وتُسَلِّما فما حُشِيَ الإنسانُ شَرًّا مِنَ الكِبْرِ

(ابن سيده، ٢٠٠٠، ج٣/ ص٤٦٤، ابن منظور، ١٩٨٦، ج٢/ ص ص٨٨٩، ٨٩٠). ضُمِّن الفعل حشا – في البيت – معنى أصاب.

٤. (رَوَدَ): الرَّوْدُ: المجيء والذَّهاب من الانطلاق في جهة واحدة، وهو مصدر فعل الرائد، والرائد الذي يُرْسَل في التماس النُّجْعَة وطلب الكلأ، راد أَهله منزلاً وكلأً، وراد لهم رَوْدًا. (الأزهري، ٢٠٠١، ج١٤/ ص١١٣، ابن منظور، ١٩٨٦، ج٣/ ص١٧٧١).

٥. (دَعَا): دَعَوْته بزيدٍ، ودَعَوْتُه إياهُ؛ سَمَّيته به، تَعَدَّى الفعلُ بعد إسقاط الحرف، قال ابن أَحمرَ الباهلي، بحر البسيط:

أَهْوَى لها مِشْقَصًا جَشْرًا فشَبْرَقَهُ وكنتُ أَدْعُو قَذَاها الإِثْمِدَ القَرِدا

أَي: أُسَمِّيه. (الأزهري، ٢٠٠١، ج٣/ ص٧٩، ابن سيده، ٢٠٠٠، ج٢/ ص٣٢٧، ابن منظور، ١٩٨٦، ج٢/ ص ص١٣٨٥، ١٣٨٧).

٦. (رَفَعَ): الرَّفْعُ: نقيض الخفض، (ابن سيده، ٢٠٠٠، ج٢/ ص١٢١). ﴿وَرَفَعَ بَعْضَهُمْ دَرَجَاتٍ﴾ [البقرة: ٢٥٣]، جاء في نصب (درجات) ستة أوجه؛ منها: أنه مفعول ثانٍ لـ(رفع) ضُمِّن معنى: بلَّغ بعضهم درجات. (السمين، ٢٠١١، ج٢/ ص٥٣٦).

٧. (زَكَتَ): زَكَتَ الإِناءَ زَكْتًا وزَكَّتَه كلاهما؛ مَلأَه، زَكَتَه الحديثَ زَكْتًا؛ إِذا أَوعاه إِياه. (ابن منظور، ١٩٨٦، ج٣/ ص١٨٤٧).

٨. (سَلَكَ): السَّلْكُ: إدخال الشيء، ونفوذ شيءٍ في شيء، (الأزهري، ٢٠٠١، ج١٠/ ص٣٨، ابن فارس، ١٩٧٩، ج٣/ ص٩٧)، والفعل (سلك) يأتي متعديًّا لمفعولين، كما في قوله ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَسَلَكَهُ يَنَابِيعَ فِي الْأَرْضِ﴾ [الزمر: ٢١]، وفي قوله تعالى: ﴿يَسْلُكْهُ عَذَابًا صَعَدًا﴾ [الجن: ١٧]، قال في الدر المصون عن آية الجن: "سَلَكَ وأَسْلك يجوزُ فيهما أَنْ يكونا ضُمِّنا معنى الإِدخالِ فكذلك يتعدَّيان لاثنين". (السمين، ٢٠١١، ج١٠/ ص٤٩٦).

٩. (صَدَقَ): الصِّدْق: نقيض الكذب، صدَقَه الحديثَ؛ أَنبأَه بالصِّدْق، ومن كلام العرب: صَدَقْتُ الله حديثًا إن لم أَفعل كذا، وكذا المعنى لا صَدَقْتُ اللهَ حديثًا إن لم أَفعل كذا وكذا، وصَدَقَه النصيحةَ والإخاء؛ أَمْحَضه له، (الأزهري، ٢٠٠١، ج٨/ ص٢٧٧، ابن سيده، ٢٠٠٠، ج٦/ ص١٨٩، ابن منظور، ١٩٨٦، ج٤/ ص ص٣٤١٧، ٣٤١٨). وأما قوله ﴿وَلَقَدْ صَدَقَكُمُ اللَّهُ وَعْدَهُ﴾ [آل عمران: ١٥٢]، ففي الدر المصون أنّ الثاني منهما مُتعَدٍّ بالحرف، وكرر هذا القول في آية الفتح (٢٧). (السمين، ٢٠١١، ج٣/ ص٤٣٦، ج٩/ ص٧١٩).

١٠. (صَلَا): يقال: الصَّلَا: صَلَا النّار، صَلَيْتُ الرَّجُلَ نارًا؛ إذا أَدْخَلْتَه النارَ، وجَعَلْتَه يَصْلاهَا. (ابن منظور، ١٩٨٦، ج٤/ ص ص٢٤٨٩، ٢٤٩٢). ضُمِّن الفعل صلا معنى أدخل.

١١. (طَلَى): طَلَى الشيءَ بالحِنَاءِ وغَيرِهِ طَلْيًا؛ لَطَخَه، وطَلَيْته إِيَّاه، قال مِسْكينٌ الدَّارِمي، بحر الوافر:

كأَنّ الـمُوقِدِينَ بها جِمالٌ طَلاهَا الزَّيْتَ والقَطِرانَ طالِ

(الدارمي، ١٩٧٠، ص ٦٦، ابن منظور، ١٩٨٦، ج٤/ ص٢٦٩٨).

١٢. (عَكَكَ): عَكَّ الرجلَ يَعُكّه عَكًّا؛ حَدَّثه بحديث فاستعاده مرتين أو ثلاثًا، وعَكَّني فلانٌ بالقول، إذا رَدَّدَه عليك حتَّى يتعبَك، وكذلك عَكَكْتُه الحديث. (ابن فارس، ١٩٧٩، ج٤/ ص١١، ابن منظور، ١٩٨٦، ج٤/ ص ص٣٠٥٨، ٣٠٥٩).

١٣. (عَمَرَ): العَمْرُ والعُمْرُ والعُمُرُ: الحياة، عَمَرْتُك اللهَ؛ أَي: سأَلت الله أَن يُعَمِّرَك، عَمَرْتُه أَياه وأَعْمَرْته جعلتُه له عُمُرَه أَو عُمُرِي. (الأزهري، ٢٠٠١، ج٢/ ص٣٢٣، ابن منظور، ١٩٨٦، ج٤/ ص ص ٣٠٩٩، ٣١٠١). الفعل عمر ضُمِّن معنى سأل.

١٤. (غَتَتَ): غَتَّهُ خَنِقاً يَغُتُّه غَتًّا؛ عَصَر حَلْقَه نفَسًا أَو نَفَسين أَو أَكثر من ذلك، وغَتَّه في الماءِ يَغُتُّه غَتًّا غَطَّه، وغَتَّ: أَتْبَعَ القولَ القولَ، أو الشُّربَ الشُّرب، ويقال: غَتَّه الكلامَ غَتًّا؛ إِذا بَكَّتَه تَبْكيتًا. (ابن منظور، ١٩٨٦، ج٥/ ص٣٢١٢).

١٥. (فَرَشَ): الْفَرْشُ: تمهيد الشَّيءِ وبَسْطه، مصدر فَرَشَ يَفْرُشُ، وهو بسط الفِراش، فَرَشْتُ زيدًا بِساطًا، وأَفْرَشْتُه وفَرَّشْتُه؛ إذا بسطت له بساطًا في ضيافته،

ويقال: فَرَشْتُه أَمْري؛ أَي: بسطته كلَّهُ. (الأزهري، ٢٠٠١، ج١١/ ص٢٣٦، ابن منظور، ١٩٨٦، ج٥/ ص٣٣٨٢).

١٦. (قَيَلَ): تقايل البيعان؛ فسخا صفقتها، وقالَهُ البيعَ قَيْلاً وأَقالَهُ إِقالةً، وحكى اللحياني أَنَّ قِلْته لغة ضعيفة، واستَقالَني: طلب إِليَّ أَن أُقِيلَه، وربما قالوا: قِلْتُه البيعَ فأَقالَني إِيَّاه. (ابن سيده، ٢٠٠٠، ج٦/ ص٥٠٤، ابن منظور، ١٩٨٦، ج٥/ ص ص٣٧٩٦، ٣٧٩٨).

١٧. (كَفَى): الحَسْب الذي لا مُستَزَادَ فيه، كَفَى يَكْفِي كِفايةً؛ إِذا قام بالأَمر، ويقال: اسْتَكْفَيْته أَمْرًا فكَفانِيه، وكَفاه ما أَهَمَّه كِفايةً، وكَفاه مَؤُونَته كِفاية، يقال: كَفاه الأَمرَ؛ إِذا قام فيه مَقامه. (ابن فارس، ١٩٧٩، ج٥/ ص١٨٨، ابن منظور، ١٩٨٦، ج٥/ ص٣٩٠٧). ومنه قوله ﴿فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللّهُ﴾ [البقرة: ١٣٧]، الكاف والهاء والميم في موضع نصب مفعولان. (النحاس، ٢٠١١، ص٦٧)، ومثله قوله ﴿وَكَفَى اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ الْقِتَالَ﴾ [الأحزاب: ٢٥].

١٨. (نَشَدَ): نَشَدْتُ فلانًا، نَشَدْتُك اللهَّ؛ أَي: سأَلتك بالله؛ أَي: تَذَكَّرَ، وفي المحكم لابن سيده نَشَدْتُكَ الله نَشْدَةً ونِشْدَةً ونِشْدانًا اسْتَحْلَفْتُكَ بالله، ولم ترد في التهذيب إلا بواسطة الجار (الباء). (الأزهري، ٢٠٠١، ج١١/ ص٢٢١، ابن سيده، ٢٠٠٠، ج٨/ ص٢٩، ابن منظور، ١٩٨٦، ج٦/ ص٤٤٢٢).

١٩. (هَدَى): الهُدى: الرَّشادُ والدلالة، هداه اللهُ الطريقَ، وهَداه للطَّرِيقِ وإِلى الطريقِ هِدايةً؛ إِذا دَلَّه على الطريق، وهي لغة أَهل الحجاز، وغيرهم يقول: هديته إِلى الطريق وإِلى الدار. (الأخفش، ٢٠١٠، ج١/ ص١٦)، ويقال: هديته الطريق بمعنى عرّفته فيُعَدَّى إلى مفعولين، ويقال: هديته إِلى الطريق وللطريق على معنى أَرشَدْته إِليها فيُعدَّى بحرف الجر، (ابن سيده، ٢٠٠٠، ج٤/ ص٣٧١، ابن منظور، ١٩٨٦، ج٦/ ص٤٦٣٩). وفي الكتاب العزيز: ﴿اهدِنَـا الصِّرَاطَ المُستَقِيم﴾ [الفاتحة: ٦]، (نا) المفعول الأول، و(الصراط) مفعول ثانٍ. (النحاس، ٢٠١١، ص١٤، السمين ٢٠١١، ج١/ ص ص٦١، ٦٢).

٢٠. (وَعَدَ): ﴿الشَّيْطَانُ يَعِدُكُمُ الْفَقْرَ وَيَأْمُرُكُم بِالْفَحْشَاء وَاللّهُ يَعِدُكُم مَّغْفِرَةً مِّنْهُ وَفَضْلاً﴾ [البقرة:٢٦٨] ، (كُم) و(الفقر): مفعولان. (الأخفش، ٢٠١٠، ج١/ ص٢٠١، النحاس، ٢٠١١، ص١١٠)، ومثلها قول الله ﴿وَعَدَ اللهُ الْمُنَافِقِينَ وَالْمُنَافِقَاتِ وَالْكُفَّارَ نَارَ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا﴾ [التوبة: ٦٨]، و﴿وَعَدَ اللّهُ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا﴾ [التوبة: ٧٢]، وعَدَه الأَمرَ، قال الأَزهري: كلام العرب: وعدْتُ الرجلَ خَيرًا ووعدته شرًّا، وعن ابن السكيت: تقول: وعدته شرًّا، ووعدته خيرًا، وأنشد للقطامي، بحر الطويل:

ألا علّلاني كل حيّ معلَّل ولا تعداني الشرَّ والخيرُ مقبلُ

(القطامي، ٢٠٠١، ص ٢٤٨، الأزهري، ٢٠٠١، ج٣/ ص٨٦، ابن سيده، ٢٠٠٠، ج٢/ ص٣٢٨، ابن منظور، ١٩٨٦، ج٦/ ص ص٤٨٧١، ٤٨٧٢).

٢١. (وَفَرَ): الوفر: الكثرة والتمام، وَفَرَه مالَه وَفْرًا وفِرَةً، ووَفَرَه عِرْضَه؛ لم يَشْتِمْه كأَنه أَبقاه له كثيرًا طيبًا لم يَنْقُصْه بشتم، ووَفَرَه عطاءَه؛ إِذا رَدَّه عليه وهو راضٍ أَو مستقل له. (ابن منظور، ١٩٨٦، ج٦/ ص ص٤٨٨١، ٤٨٨٢).

٢٢. (وَقَى): وَقَيْتُ الشيء أَقِيه إذا صُنْتَه وسَتَرْتَه عن الأَذى، أَنشد الباهليُّ وغيره للمُتَنَخِّل الهُذَلي، بحر السريع:

لا تَقِه الموتَ وقِيَّاتُه خُطَّ لهُ ذلك في الـمَخْبِلِ

(الهذليين، ٢٠١٢، ج٢/ ص١٤، الأزهري، ٢٠٠١، ج٩/ ص ص٢٧٨، ٢٧٩، ابن منظور، ١٩٨٦، ج٦/ ص٤٩٠١).

و(نارًا) في قوله ﴿يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا قُوا أَنفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا﴾ [التحريم: ٦]، مفعول ثانٍ. (النحاس، ٢٠١١، ص١١٧٢، السمين ٢٠١١، ج١٠/ ص٣٧٠). ونظيره قول الله ﴿فَوَقَاهُ اللَّهُ سَيِّئَاتِ مَا مَكَرُوا﴾ [غافر: ٤٥]، وقول الله ﴿فَوَقَاهُمُ اللَّهُ شَرَّ ذَلِكَ الْيَوْمِ﴾ [الإنسان: ١١].

النتائج والتوصيات

وبعد؛ فأحسبني وفِّقتُ باستقراء ما لم يَرِد في المصادر النحوية من الأفعال الناصبة لمفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر، سواءً كان الناصب للمفعولين صراحةً أو ضِمْنًا، موقنًا بأنّ الفضل للأوائل الذين أصَّلوا الأصول وأسَّسوا القواعد ثم فتحوا الباب لمن بعدهم ليجمع ما فَضُل عنهم، ولا أزعم أنّه لم يَفُتْني شيءٌ منها، فقد يقف غيري على غيرها، والحمد لله أولاً وآخرًا، وهذه جملة من النتائج تتبعها التوصيات، أبرز النتائج:

١. أنَّ الدلالة؛ وهي الضابط الأوجه في معرفة الأفعال الناصبة للمفعولين، بها نيّفت الأفعال الناصبة لمفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر على الثمانين فعلاً.
٢. أنَّ دلالتي العطاء أو المنع دلالتان سائدتان على الأفعال التي تتعدَّى إلى مفعولين، ولو ضِمْنًا.
٣. أنَّ الـمُضَمَّن معنى غيره يجري مجراه فيُعطَى حكمه.
٤. أنَّ دلالة الأفعال الناصبة لمفعولين مناسبةٌ لزيادة التعدي، بالمبالغة في الإعطاء والزيادة أو المنع والنقص، أو ما سواهما.
٥. أنَّه ليس شرطًا أن تكون دلالات الإعطاء والزيادة أو المنع والنقص شاملة لجميع الأفعال التي تحملها فتأتي ناصبةً لمفعولين.
٦. أنَّ الفعل نفسه قد يتعدَّى لمفعول ولمفعولين دون واسطة مباشِرة.
٧. أنَّ معربي كلمات الكتاب العزيز ومصنفي المعاجم المستشهد بها تباينت آراؤهم في إعراب بعضها إلى مفعول ثانٍ متعدٍّ بنفسه أو بنزع الخافض، أو أنّه مصدر.
٨. أنَّ مصنفي المعاجم المستشَهد بها قد يُصرِّحون بنصب الفعل لمفعولين، وقد يضربون مثالًا دون التصريح.

ومن أبرز التوصيات: التوسع في دراسة ما أشار النحويون إليه، وفتحوا الآفاق بالبحث في نظائره كظاهرة التضمين التي أشار إليها ابن جني والزمخشري وابن هشام والسيوطي، وفُصِّل القول فيها ببحثٍ رصين في الجزء الثاني من كتاب النحو الوافي. (حسن، ص ص٥٦٤، ٥٩٥)، والتضمين مظانُّه المعاجم اللغوية؛ لصلته الوثيقة بالدلالة.

وصلى الله وسلّم على نبينا محمد.

ثبت المصادر.

القرآن الكريم.

ابن السِّكِّيت، يعقوب بن إسحاق، *(٢٠٠٦)*، *إصلاح المنطق*، ط١، بيروت: مكتبة لبنان.

ابن العبد، طرفة، *(٢٠٠٢)*، *ديوان طرفة بن العبد*، تـ: مهدي محمد ناصر الدين، ط٣، بيروت: دار الكتب العلمية.

ابن جني، أبو الفتح عثمان، *(١٩١٣)*، *الخصائص*، تـ: محمد علي النجار، ط٢، القاهرة: دار الكتب المصرية.

ابن حجر، أوس، *(١٩٨٠)*، *ديوان أوس بن حجر*، تـ: محمد يوسف نجم، ط١، بيروت: دار بيروت.

ابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل، (٢٠٠٠)، *المحكم والمحيط الأعظم*، تـ: عبد الحميد هنداوي، ط١، بيروت: دار الكتب العلمية.

ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله، (٢٠٠١)، *المساعد على تسهيل الفوائد*، تـ: محمد كامل بركات، ط٢، مكة المكرمة: جامعة أم القرى، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي.

ابن فارس، أبو الحسين أحمد، (١٩٧٩)، *معجم مقاييس اللغة*، تـ: عبد السلام محمد هارون، بيروت: دار الفكر.

ابن منظور، محمد بن جلال الدين، (١٩٨٦)، *لسان العرب*، تـ: عبد الله علي الكبير وآخرَين، القاهرة: دار المعارف.

ابن هشام، أبو محمد عبدالله جمال الدين بن يوسف، (٢٠٠٠)، *مغني اللبيب عن كتب الأعاريب*، ط١، تـ: عبد اللطيف محمد الخطيب، الكويت: التراث العربي.

الأخطل، أبو مالك غياث، (١٩٩٤)، *ديوان الأخطل*، تـ: مهدي محمد ناصر الدين، ط٢، بيروت: دار الكتب العلمية.

الأخفش الأوسط، أبو الحسن سعيد بن مسعدة، (٢٠١٠)، *معاني القرآن*، تـ: هدى محمود قراعة، ط٢، القاهرة: الخانجي.

الأزهري، محمد بن أحمد، (٢٠٠١)، *تهذيب اللغة*، تـ: محمد عوض مرعب، ط١، بيروت: دار إحياء التراث العربي.

البخاري، محمد بن إسماعيل، (١٩٨٠)، *صحيح البخاري*، تـ: محب الدين الخطيب، ط١، القاهرة: المكتبة السلفية.

التغلبي، عمرو بن كلثوم، (١٩٩١)، *ديوان عمرو بن كلثوم*، تـ: إميل يعقوب، ط١، بيروت: دار الكتاب العربي.

الثمانيني، أبو القاسم عمر بن ثابت، (٢٠١٠)، *شرح اللمع*، تـ: فتحي علي حسانين، ط١، القاهرة: دار الحرم للتراث.

الجوهري، إسماعيل بن حماد، (١٩٨٤)، *الصحاح*، تـ: أحمد عبدالغفور عطّار، ط٣، بيروت: دار العلم للملايين.

الدارمي، مسكين، (١٩٧٠)، *ديوان مسكين الدارمي*، تـ: عبد الله الجبوري، خليل إبراهيم العطية، ط١، بغداد: مطبعة دار البصري.

السمين الحلبي، أحمد بن يوسف، (٢٠١١)، *الدر المصون في علوم الكتاب المكنون*، تـ: أحمد بن محمد الخراط، ط٣، دمشق: دار القلم.

سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، (١٩٦٦)، *الكتاب*، تـ: عبدالسلام هارون، ط١، بيروت: دار الجيل.

السيوطي، جلال الدين عبدالرحمن بن الكمال بن أبي بكر، (٢٠٠٢)، *الأشباه والنظائر*، تـ: عبدالعال سالم مكرم، ط٣، القاهرة: عالم الكتب.

الصبان، أبو العرفان محمد علي، (٢٠٠٩)، *حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك*، تـ: عبدالحميد هنداوي، بيروت: المكتبة العصرية.

الفحل، علقمة بن عبدة، (١٩٣٥)، *شرح ديوان علقمة الفحل*، تـ: السيد أحمد صقر، ط١، القاهرة: المطبعة المحمودية.

الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد، (٢٠٠١)، *معاني القرآن*، تـ: أحمد يوسف نجاتي وآخرَين، ط٣، القاهرة: دار الكتب والوثائق القومية.

القشيري، مسلم بن الحجاج، (١٩٥٤)، صحيح مسلم، تـ: محمد فؤاد عبدالباقي، ط١، القاهرة: :دار إحياء الكتب العربية – عيسى البابي الحلبي وشركاه.

القطامي، عمير بن شييم، (٢٠٠١)، ديوان القطامي، تـ: محمود الربيعي، ط١، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.

القيسي، أبو محمد مكي بن أبي طالب، (١٩٨٨)، *مشكل إعراب القرآن*، تـ:حاتم صالح الضامن، ط٤، بيروت: الرسالة.

الكفوي، أبو البقاء، (١٩٩٨)، *الكليات*، تـ: عدنان درويش ومحمد المصرين، ط٢، بيروت: مؤسسة الرسالة.

المناوي، محمد عبد الرؤوف، (١٩٩٠)، *التوقيف على مهمات التعاريف*، تـ: محمد رضوان الداية، ط١، بيروت: دار الفكر المعاصر، دمشق: دار الفكر.

النحاس، أبو جعفر، (٢٠١١)، *إعراب القرآن*، تـ: خالد العلي، ط٣، بيروت: دار المعرفة.

الهذليين، ديوان، (٢٠١٢)، *ديوان الهذليين*، ط٤، القاهرة: مطبعة دار الكتب والوثائق القومية.